



بيان الحكم الشرعي لمآتم الأوقاف بجدحفص توضيح للسؤال وجواب فضيلة الشيخ سليمان المدني عليه

جناب العلامة الشيخ سليمان المدني حفظه الله تعالى
السلام عليكم ورحمة الله.

سمعنا بأن المآتم الذي شيده الأوقاف الجعفرية سيفتح للقراء الحسينية في الموسم الحالي ولما كان قد نقل عنكم حرمة دخول المآتم المذكور والقراء فيه - مع ما تردد بين الناس من دخولكم المآتم في بعض مناسبات الأعراس / وعليه فإننا نود معرفة الحكم الشرعي بشكل واضح ومفصل درأ للفتنة وقطعا للاشاعات حتى نكون على بينة من أمرنا وحبذا لو أرفقتم مع الإجابة بعض فتاوى الفقهاء إن أمكن استكمالا لأوضح الصورة . وفقكم الله لخدمة الإسلام والمسلمين

حسن علي مشيمع

بسم الله الرحمن الرحيم

عند ما علمنا بأن هذا المآتم قد بنى من أوقاف مآتم البنايه للرجال وأنه بنى من أجل أن يقام فيه المآتم المذكور أفئتنا بحرمة الدخول فيه لأي غرض سواء القراء أو الاستماع أو غيرهما من الأغراض وبعد ذلك طلب منى رئيس ادارة الأوقاف ونائبه أن يكتب الى أحد المراجع فى النجف الأشرف بالمسألة وأنهما سيلتزمان بما يأتى منه فى هذا الموضوع فكتبت رساله الى سماحة الشيخ محمد أمين زين الدين أدامه الله وأرسلت معها صوراً من دفتر السيد عدنان رحمه الله المتعلقة بمآتم البنايه للرجال فورد منه الجواب مطابقاً لما قلته بل مشدداً على عدم جواز استعمال الوقف مآتماً مطلقاً لا عن المآتم الموقوف عليه الأرض ولا مآتماً آخر وأنه يجب على من تصرف فى مال الوقف بالبناء أن يعيده فقرر مجلس الأوقاف فى حينها الالتزام بإعادة أموال وقف البنايه وجعله مآتماً عاماً للمنطقه لا علاقة له بمآتم البنايه فدخلنا المآتم لكن المجلس لم يقم بإرجاع ما صرفه على البناء من مال الوقف كما أنه مصر على تحويل مآتم البنايه الذى يقام فى مسجد المشرف منذ تأسيسه اليه وصرف حاصل الأوقاف فيه كذلك فإن الحكم الشرعي عدم جواز الدخول فى هذا المآتم لأى غرض كان قراءه أو استماعاً أو عملاً والله الهادى الى طريق الصواب...

٢٥ ذى الحجه ١٤١٣ هجرية

سليمان المدني

الى جناب العلامة الشيخ سليمان المطري حفظه الله تعالى
السلام عليكم ورحمة الله

كفنا بانه المأتم الذي شيدته الادكاف الجعفرية سيفتخ
للقرادة الحينية في موسم الحالى ولما كان قد نقل عنكم مرمرة
دعوى المأتم المذكور والقرادة فيه مع ما تردد بين الناس من
دعوى المأتم في بعض مناسبات الاعراسى - وعليه فاننا نود
معرفة الحكم الشرعى بشكل واضح وبفصل درأ للفتنة
وطعاً للاشاعات التى تكون على بينة من امرنا وهذا لو ارتقم
مع الاجابة بعض فتاوى الفقهاء بان امكن استكمال الموضوع
الصورة . مفتكم الله كذمة الاسلام والمسلمين .

عنه على صحيح
ح

بسم الله الرحمن الرحيم

عند ما علمنا بانه هذا المأتم قد بين منه اوصاف مائة البناية لرجال واولاد بينه
اجل ان يكام عليه المذکور اعني اجمرة الدخول فيه لانه من سواد القرادة
اولاد سماع او غيرهما من الاعراسى ووجد ذلك طلباً من رئيس ادارة الادراسى وانه
ان كتب الى اهل المراجع في الخيف الاشرى بالمائة وانها سيلتزمها بما ياتى منه
في هذا الموضوع فاستبارة رسالة الى سعادة الشيخ محمد امين زين الدين اذانه الله عز وجل وعليها
معه سورة اشد من غير ذلك عدنان رحمه الله المستقلة - جهات البناية للرجال فورد منه
الحواصط بالمال فكله بل قد حاد على عدم جوار استكمال الوقف ما يحكمه لطلبه لانه
المأتم الموقوف عليه ادرسى ولا مأتماً اشرى وانما يجب عاكسه وهو على حال الوقف
بالسبب ان كنيته فقرر مجلس الادوقاف ح حينئذ الالتزام باعادة اموال وقف
البناية وتلك البنايات القائمة وجعله مأتماً كما كان للثقة لا للملافة له جهات البناية
فدخولنا المأتم لتلك المجلس لم نعلم بارجاع ما صرفه عاكه البنايات من حال الوقف كما انه
صعد على احوال ما تم البناية الا انما يتقاع في صدر الشرى منذ تأسيسه اليه
وصرفه لاصل الادوقاف في ذلك فانه الحكم الشرعى بعدم جوار الدخول في هذا المأتم
لانه من طائفة قرادة او اسماها او كمالاً والله الا انما الى طرفه السرى

سليمان المطري
١٤١٢
٥٥ ذى الحجة

حضرة العلامة الكامل صاحب الفضيلة الشيخ سليمان نجل العلامة المقدس الشيخ محمد علي المدني دام توفيقه وبقاؤه السلام من الله عليكم ورحمته وبركاته ومدد فضاله ودائم تسديده . . . وبعد

(١٠) : يتضح من المبررات التي أرفقتها مع رسالتكم الكريمة ان القطع التي تحددها المبررات وتذكر وقفها وتبين مصروفها انما هي موقوفات على المآتم ، ليصرف حاصلها في اوقات خاصة من السنة وبمناسبات معينة في المآتم ، وليست بنفسها مآتماً ، ولذلك فيجب ابقاؤها على ما عينت له ولا يجوز استعمالها مآتماً ، سواء قصد ان يكون هو المآتم الذي وقفت عليه الأوقاف ام غيره ، ويكون استعمال القطع مآتماً من تبيد الوقف عن وجهه وتغييره عما قصده الواقف منه ، والوقف حسب ما يقفها عليه أهلها كما يقول الامام (ع) .

واذا أراد أحد أن يستأجر قطعة منها مدة طويلة ويجعلها مآتماً ، لم يجوز له أن يغير وقفها عن أصله ، فهي لا تزال موقوفة على المآتم ، ويجب صرف مال اجارتها على الوجه الذي حدده الواقف لصرف حاصل القطعة ، ولا يجوز أن تؤجر باقل من أجرة المثل لتلك القطعة ، ويجب المحافظة على أصل وقفها بحيث لا يصح وقفها مآتماً على مرور السنين بل تبقى قطعة موقوفة على المآتم كما اراد الواقف

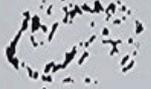
وانما كان الواقف قد لاحظ في القطعة عنواناً خاصاً اجعل مدار وقفها عليه من كوفها تخيلاً مثلاً او داراً او دكاكين او عمارة ووقفها كذلك على الوجه المعين لم تجز ازالة العنوان الذي لاحظه فيقال التخيل أو البناء أو لتبنى بناءً مناسباً لكونها مآتماً مثلاً ، وكل هذا بين وانما اذكروه لمزيد الايضاح .

(١١) : ويتضح من الوثائق التي أرفقتها مع الرسالة ان الواقفين للقطع قد عينوا لحاصلها مصارف معينة يصرّف فيها في الأوقات والمناسبات الخاصة ، ولذلك فلا يجوز صرف شيء من مآتمها في بناء مآتم ونحوه ، ومن صرفه في غير مصارفه يكون ضامناً للجهة المعينة الموقوف عليها

(١٢) : يستبين من المبرر الثالث أن القطعة الخاصة المذكورة فيه قد وقفها صاحبها على المآتم الخاص الذي يتعام في مسجد الشرف في الفرق الخاص الذي ذكره في الورقة ، فلا يجوز نقل حاصل هذه القطعة الى غير المآتم المعين ما دام موجوداً .

واما المبررات الأخرى فلم يتضح منها تعيين مكان خاص للمآتم الموقوف عليه ، واما عمل المتقدمين من العلماء والدكاكين برضوان الله عليهم فلا يدل على شيء فان العمل بمجمل الدلالة ، والرجوع في التعيين وعدمه الى شهادة الموثوقين من أهل البلد وغيرهم المطلعين على ذلك وانما في عهد الشهود المطلعون فالأمر فيه مشكل وجواز نقله اشد اشكالا ، ثم اذا كثرت الريب وزاد عن الحاجة بحيث يلزم بقاء الزائد بلا مصرف جاز صرفه في مآتم اخرى يكون اقرب الى غرض الواقف من غيره . واسد العالم وهو العاصم والسلام عليكم وعلى من بجزلديكم ورحمة الله وبركاته في البداء والختام وسلمتم من كل سوء . حرره الفقير اليه تقياً في ١٤ رجب سنة ١٢٠٩

محمد بن زين الدين



بسم الله وله الحمد

فضيلة العلامة الجليل الشيخ سليمان نجل العلامة الشيخ محمد علي المدني دام في توفيق وغبطة
سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وروافد كرامته وألطافه

وصلتني قبل يومين رسالتكم المؤرخة ٢٦ شهر الصيام، واشكركم فيها بما نيكم بشهر الصيام المبارك
وأسأله كما ان يعيد علينا وعليكم في اتم نعمة واكمل صحة وان يكتبنا وايامكم في المقبولين المبرورين

انه ارحم الراحمين

وقد استاذنتم في استبدال ارض شترت لبناء مآتم عليها بارض موقوفة على نفس المآتم لبعض الرعايا
ويعلم من رسالتكم ان الارض الموقوفة على المآتم والتي يرغب القائمون على شؤونها في بناء المآتم فيها
بدلاً عن الارض الجديدة التي استروها . يعلم من رسالتكم ان هذه الارض تامة الوقفية على نفس
المآتم وانها قابلة للنفع الجيد في الغاية التي وقفت من أجلها .

وعلى هذا فيشكل بل يمنع جواز بناء المآتم عليها لما تعلمون في ذلك من اختلاف الناحيتين فان الوقف
مآتما غير الوقف على منافعهم والارض موقوفة على الناحية الثانية فلا يجوز صرفها للناحية الاولى . ولا
موجب هنا لبيع الوقف ليعود ملكاً ثم يوقف من جديد على الجهة الاولى
فلا حرج بهم ان يبيعوا الارض الجديدة فانها لا تزال ملكاً على ما يظهر من رسالتكم ويشتروا بثمنها
ارضاً اخرى صالحة لاقامة المآتم عليها .

اما الاوقاف التي وقفت على المآتم فان علم ولومن القرآن ان المراد هو ذلك المآتم وان تغير مكانه
وان التمييز باسم المسجد انما هو للتعريف بالمآتم لا للتقييد بالمسجد فلا مانع من صرف حاصل تلك
الاوقاف على المآتم الجديد باعتبار انه من المآتم القديم وان تغير موضعه بل يجب صرفها عليه
وان علم التقييد بذلك المكان الاول او شك في الاطلاق ، فلا بد من صرفها على القراءة في المكان
الاول ذاته . والله العالم وهو العاصم

وتقبلوا تحياتي وتحيات الاخ الشيخ علي وضياء الدين لكم ولعن بعز عليكم وسلمتم من كل سوء

حرم الفقير اليه تأساً

١٦ شوال ١٣٩٨ هـ

محمد امين زين الدين

